موقف الولاية الثانية من اجتماع عقداء الداخل ودورها في اجتماع عقداء العشر

الباحث. حمزة إسحاق زيتوني

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري/ الجزائر

The position of the second state of the internal meeting of the Assembly and its role in the meeting of the ten decade

Researcher. Hamza Ishaq Zeitouni

University of Constantine 2 Abdel Hamid Mehri / Algeria

isak.barbarous@gmail.com

Abstract

The psychological warfare was the most serious of the wars fought by the National Liberation Front against French colonialism where the revolution received painful blows that shook its entity. The French intelligence relied on the principle of infiltration into the entity of the revolution and spreading rumors of misguided and misleading its leaders, which allowed its destruction from within after being unable to confront and end it Through the military decision, under these circumstances resorted to the leaders of the revolution to meet to assess the situation and to take decisive decisions through which to address the strategy of the French administration, which is threatening the continuity of the revolution.

Key words: Second mandate, meeting, inside, meeting, ten decade.

الملخص:

شكلت الحرب النفسية أخطر الحروب التي خاضتها جبهة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي أين تلقت الثورة ضربات موجعة هزت كيانها، لقد اعتمدت المخابرات الفرنسية على مبدأ التغلغل داخل كيان الثورة ونشر إشاعات لمغالطة وتضليل قادتها، وهو ما يسمح لتدمير ها من الداخل بعد أن عجزت على مواجهتها وإنهائها عن طريق الحسم العسكري، في ظل هذه الظروف لجأ قادة الثورة للاجتماع لتقيم الأوضاع واتخاذ القرارات الحاسمة التي يمكم من خلالها التصدي لإستراتيجية الإدارة الفرنسية التي باتت تهدد استمرارية الثورة.

الكلمات المفتاحية: الولاية الثانية، اجتماع، عقداء الداخل، اجتماع، عقداء العشر.

المقدمة:

نجحت الإدارة الفرنسية من فرض حرب نفسية على الثورة كانت شديدة الوطء على الولاية الثالثة التي دفعت ثمنا غاليا، وبالتالي تمكن الضابط لوجي أن يحرز بعض النتائج الهامة في ضرب وإضعاف الثورة، خاصة وأن عدوى الحرب النفسية قد انتشر ت في مختلف الولايات التاريخية بعد أن ابرق عميروش إلى قادة الولايات برسالة يشعرهم فيها بأخذ الاحتياطات الضرورية لإحباط ما عرف بمؤامرة "لابلويت".

لقد كانت مؤامرة لابلويت عملية جد خطيرة مثلت تحديا كبيرا للعقيد عميروش ورفاقه في مجلس قيادة الولاية الثالثة، لأنها كانت طعما مفخخا ومسموما تم التخطيط له بشكل يؤدي في كل الأحوال إلى نتيجة واحدة وأكيدة تصب في مصلحة الأجهزة الخاصة الفرنسية التي قامت بإعداده، والتي كانت تتوقع في حالة تجاهله من طرف قيادة الولاية الثالثة أن يساعدها ذلك على امتلاك فرصة سانحة لاختراق صفوف الثورة، في ظل مناخ ملائم للتغطية على العناصر العملية التي تم تجنيدها في العاصمة من المجموعات التي تم توظيفها لضرب أفراد معركة الجزائر العاصمة التي قادها العربي بن مهيدي ورفاقه في سنة 1957.

1/ اجتماع عقداء الداخل

في ظل هذا المخاض العسير الذي أصيبت به الثورة، أكد العقيد عميروش على ضرورة عقد اجتماع يجمع عقداء الولايات التاريخية خلال الفترة المحصورة بين 6 إلى 12 ديسمبر1958م، بهدف إيجاد حلول للمشاكل التي تمر بها الثورة سواء على الصعيد

الداخلي أو الخارجي، فقدم دعوة لكل عقداء الداخل لعقد الاجتماع. جاء فيها: "...إن ضرورة عقد اجتماع بين الولايات يبدو أكثر إلحاح من أي وقت مضى، نجدد اذا اقتراحنا للقاء على مستوى عالي لمسؤولي الولايات معتمدين قانونا، إن مثل هذا اللقاء يمكننا من تبادل جميع ما لدينا من معلومات حول هذه القضية القاتمة، وأن نتعاون بطريقة أكثر فعالية من الماضي، ومن تنسيق جميع مجهوداتنا في جميع الميادين، وتقوية كفاحنا على جميع الأصعدة لغاية انتصار الثورة الجزائرية، في انتظار جواب آمل أن يكون إيجابيا، تقبلوا أخي العزيز التحيات الوطنية، من جميع جنود جبهة التحرير الوطني الجزائري و جيش التحرير الوطني الجزائري بالولاية الثالثة."

تبين رسالة عميروش أسباب وأهداف الاجتماع الذي يسعى لعقده، في ظل الظروف المزرية التي كانت تمر بها الثورة، فقد اشتدت المعارك واتسعت رقعتها، كما اشتد الحصار المفروض على الحدود بهدف عزل الثورة وتدميرها، ضف إلى ذلك الصراع المحتدم بين قيادة الخارج وغرقهم في مشاكل كانت الثورة في غنا عنها، وهو ما أدخل الولايات الثورية في عزلة تامة عن القيادة في الخارج، أدت إلى ندرة التموين بالأسلحة والذخيرة في ظل تصاعد العمليات العسكرية الفرنسية، وإصرارها على إعدام الثورة، الأمر الذي دفع بعقداء الداخل إلى تكثيف اتصالاتهم لاتخاذ موقف موحد، والخروج من المأزق الذي آلت إليه الثورة[1].

جسدت هذه الأوضاع خلفية وأهداف الاجتماع، الذي كان مطلبا نابعا من الضرورة الملحة التي فرضتها تطورات الأوضاع بالداخل والخارج.

انطلقت أشغال اجتماع العقداء بمنطقة أولاد عسكر(ولاية جيجل)، بالولاية الثانية يوم 06 ديسمبر لتمتد إلى غاية 12 من نفس الشهر في سنة 1958، بحضور: العقيد آيت حمودة عميروش، عن الولاية الثالثة (القبائل) –العقيد سي محمد بوقرة، عن الولاية الرابعة (الجزائر) –العقيد أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس)، عن الولاية السادسة (الصحراء) –الرائد عبيدي الحاج لخضر، عن الولاية الأولى (أوراس النمامشة) وقد تغيبت عنه الولاية الثانية وكذا الخامسة. حدد جدول الأعمال الاجتماع فكان كالآتي:

أ– عرض حال الثورة وبحث إمكانية التنسيق بين الولايات، لمواجهة الخطط العسكرية التي أقدم على تنفيذها الجنرال ديغول.

ب– كان الاجتماع يرمي إلى التعبير عن عدم الرضا، وتراكم المشاكل وتفاقم الصعوبات.

ت– دراسة حال الثورة عامة، والتركيز على حالة الولايتين الأولى و السادسة.

ث– دراسة مشكلة عزلة الولايات في الداخل عن الخارج، وضرورة تكوين هيئة تنسيق بين الولايات.

ج– اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير السلاح إذا عجزت القيادة في الخارج عن توفيره. ومما أكده "عمر أوصديق" ممثل الولاية الرابعة في اجتماع لجنة العشرة الذي انعقد في تونس بين 11أوت و 16ديسمبر 1959،أن الاجتماع جاء نتيجة لضعف سلطة الحكومة المؤقتة.

انتهى اجتماع عقداء الداخل في 12 ديسمبر 1958م، بعدم أن قدم خلاله كل قائد تقارير مفصلة عن ولايته، خرج المجتمعون بجملة من القرارات[2]، جانب منها يخص العلاقات بين الولايات والجانب الأخر قدم في شكل اقتراحات للحكومة المؤقتة، صيغت هذه الأخيرة في تقرير شامل[3] أفضا إلى أن الوضع الداخلية للولايات جد خطير في ظل السياسة الاستعمارية الخانقة التي تفرضها على الثورة للقضاء عليها

(1) Albert, Pout Lentin: de complot des quatre colonels, IN (Historia magazine) N0 275. France, Janvier, 1973, p(1880, 1881).

(2) من أهم ما ورد في القرار: ترسل الولاية الثالثة فيلقين، والرابعة كتيبتين لتطهير الأوراس، إرسال وحدات إلى الولاية الأولى على الحدود لتخريب خط موريس، تعزيز مبدأ القيادة الجماعية، تشجيع النقد الذاتي، هذا عن القرارات، إما الاقتراحات فقد أرسلت الحكومة المؤقتة ضمن برقية تحت رقم 306/148 بتاريخ 05 فيفري 1985 أهم ما جاء فيها: ضرورة اطلاع قادة الولايات بالداخل بمختلف القضايا التي تخص مستقبل الثورة، إدخال الإطارات والجنود الموجودين بالخارج، توزيع الأسلحة بإنصاف وعدل بين الولايات، ضرورة مراجعة ميثاق الصومام 20 أوت 1956...، انظر: علي، كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م.، ص(383، 384).

(3) نشر علي كافي الوثيقة النهائية للاجتماع في مذكراته، انظر: الملحق رقم: 04 و الملحق رقم 05

تم اجتماع عقداء الداخل ولكن بغياب كل من العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة، وعلي كافي قائد الولاية الثانية، برّر غياب العقيد لطفي ببعد المسافة بين الولاية الخامسة ومكان انعقاد الاجتماع[1]، إلا أن تغيب علي كافي على هذا الاجتماع فتح أبواب التأويل، خاصة وأن الاجتماع انعقد بولايته وتحت إشراف جيشه الذي وفر لهم المأوى والأمن والحراسة طيلة أيام الاجتماع[2].

فما هي أسباب امتناع علي كافي عن حضور اجتماع عقداء الداخل؟

2/ الولاية الثانية تمتنع حضور اجتماع عقداء الداخل

بناء على الدعوة التي كانت تهدف لعقد اجتماع بين عقداء الولايات التاريخية، ابرق علي كافي للعقيد عميروش رسالة تطلب منه أن يعقدا اجتماعا أوليا معا لدراسة المشاكل التي تشترك فيها الولايتين الثانية والثالثة، قبل حضور أية ولاية، كما تأسف في نفس البرقية عن عدم حضوره للاجتماع الذي دعا إليه العقيد عميروش في يوم 25/ 10/ 1958م.[3]

لم يحظر علي كافي للاجتماع الذي كان يفترض أن يجمع عقداء الداخل رغم أن هذا الاجتماع تم ضمن حدود ولايته وبموافقته.

برر "علي كافي" عن سبب امتناعه حضوره اجتماع عقداء الداخل، في اجتماع الذي انعقد في تونس والذي عرف تاريخيا باجتماع العقداء العشر[4]، بين 11 أوت و 16 ديسمبر 1959 بقوله " لقد امتنعت شخصيا عن المشاركة في الاجتماع لأنه تقرر بين المشاركين أن هذا الاجتماع سيصدر قرارات ملزمة"[5]

وفي شهادته بتاريخ 1986/11/6م، ذكر بأن ما تم من ملابسات وأحداث في الولاية الثالثة، قد أثارت ضجة كبرى، في صفوف الولاية الثانية، خصوصا بالمناطق المجاورة، هذا ما دفع به إلى مقاطعة الاجتماع الذي ينعقد أصلا في ولايته، حيث أبلغ الدكتور "الأمين خان" هذا القرار إلى العقداء.

أما في مذكراته فقد أكد بأنه رفض حضور الاجتماع، بحكم أن المبادرة جاءت من العقيد عميروش الذي لم يأخذ بنصائحه أثناء "مؤامرة الزرق"، حيث نصحه بالتروي والتقيد والالتزام بقرارات الصومام القاضية بعدم إصدار أحكام بالإعدام في حق الضباط، بل إنه يذهب بعيدا في شهادته حيث كتب يقول "... بل هو يطمح (أي العقيد عميروش) في قيادة الثورة بتنظيمه لاجتماع من6 إلى12 ديسمبر1958 ضم قادة الولايات الأولى، الثالثة الرابعة، السادسة. أما الثانية متبوعة بالخامسة، فقد رفضتا المشاركة، لقد أدركت الولاية الثانية المناورة، فبعد تهاني كريم وبوصوف، كان عميروش يريد التهنئة العامة والشاملة من جميع الولايات... "[6] وفي هذا المجال أشار بأن الاجتماع، كان مناورة من "كريم بلقاسم" نفذها "عميروش"، وقد وصل إلى ذلك بعدما تمكن من فك شيفرة الرسائل المتبادلة بن الطرفين، لأن مصلحة الاتصالات بالولاية الثالثة كانت في ذلك الوقت معطلة، وكانت رسائلها تمر عبر الولاية الثانية[7]

كما فسر محمد حربي أسباب غياب علي كافي للارتباط الوثيق بين هذا الأخير ورئيسه الأسبق بن طوبال خاصة وان بن طوبال اعتبر دعوة عميروش مناورة من كريم بلقاسم ضده، ففي هذا الصدد يقول الحاج لخضر، أحد القادة الحاضرين، أنهم ابرقوا إلى علي كافي برسالة يطلبون منه الحضور فكان رده: "... أنا لا أخضر الاجتماع إلا بأمر من بن طوبال..."[8].

(1) Messaoud, Maadad: Guerre d'Alger chronologie et commentaires, ENAG/EDITIONS, Algerie, 1992, p 125.
(2) الطاهر، حليس: قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، شركة الشهاب، الجزائر، ص 151.
(3) مذكرات علي كافي، المصدر السابق، ص 399 انظر الملحق رقم، 15، 16، 17ص، 167، 168،
(4) انعقد اجتماع العقداء العشر بتونس خلال الثلاثي الأخير من سنة 1959، دام 94 يوما، حسب المجاهد علي كافي و110 يوما، حسب المؤرخ محمد حربي، هذا الاجتماع الذي جاء من أجل التحكيم والبت في خلافات وصراعات الحكومة المؤقتة، وكذلك من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي أوجدها ديغول للثورة، وعلى رأسها صعوبة إدخال السلاح إلى الجزائر بسبب خطي موريس وشال. للاستفاضة انظر: محمد، شبوب: اجتماع العقداء العشر من 11 أوت الى 16 ديسمبر 1959، ظروفه أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، دزاير أنفو للنشر والتوزيع، 2013.
(5) حباسي، شاوش:" من وثائق الثورة الجزائرية، محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة 11 أوت إلى 16 ديسمبر1959. القسم الأول 2001، /في/ مجلة دراسات إنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2001، هامش 7، ص3.
(6) علي، كافي: المصدر السابق، ص (134، 135)
(7) شوقي، عبد الكريم: المرجع السابق، ص 152.
(8) محمد، حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قصير، ط1، مؤسسات الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص 351.

في هذا السياق أشار ضابط الولاية الثالثة "جودي أتومي" أن لا أحد كان– آنذاك– يستطيع تحديد أصل التنافر بين قائد القبائل و قائد الشمال القسنطيني، بعد غياب هذا الأخير عن اجتماع قادة الداخل، إلا أن البعض أشار إلى وجود نوع من التنافس المحموم بين العقيدين، خاصة وأن عميروش كان مسؤولا عن ولايات الشرق و الوسط تقريبا[1]، كما أن كافي أحس أن عميروش يهدف من وراء عملية أكفادوا إلى تزعم جيش التحرير الوطني، وبالتالي تجاوز مبدأ القيادة الجماعية للثورة وهو احد أهم ركائزها[2]، وبعبارة أخرى أن العقيد عميروش كان يطمح لقيادة الثورة، فأسس لاجتماع عقداء الداخل، إلا أن الولاية الثانية رفضت المشاركة لأنها أدركت المناورة. فبعد تهاني كريم وبصوف كان عميروش يريد المباركة العامة والشاملة من جميع الولايات، وفي الوقت نفسه تضامنهم معه على ما سيبقى في التاريخ مجزرة وجريمة حسب تعبير علي كافي[3].

أما "عمار قليل" فقد ذكر أن "علي كافي" كلف "الأمين خان" ليعلم عميروش بمقاطعته الاجتماع، وذلك لأسباب متعلقة بمؤامرة "الزرق "،خاصة وأنها تستهدف خيرة الضباط في كل الولايات[4] ، وفي هذا قال علي كافي: "... بعد عشرين يوما من وصول رسالة عميروش حول عملية الزرق طلبت اللقاء به على انفراد للاطلاع على المشاكل، والتعرف من قائد الولاية الثالثة شخصيا على خلفيات هذه الأزمة. ولكنه فضل أن يجتمع بجميع قادة الولايات، مما جعلني أرسل الدكتور الأمين خان، ليعتذر عن مشاركة قادة ولايتنا في اجتماع تحوم حوله الشكوك..."[5].

وفي موضعه أخري فسر كافي عدم حضوره لاجتماع عقداء الداخل بقوله: "... عندئذ قررت الولاية عدم الحضور حتى لا تزكي تلك المؤامرة (التي حاكها عميروش) وتزكي خرق قرارات الصومام، وتبارك إعدام عدد كبير من خير أبطال تلك الولاية، وبالتالي تساهم في تبرير ما حدث في الولاية الأولى والثالثة والرابعة، من تسرع في الحكم وخرق للقرارات ونصب المحاكم..."[6]

إثر انقضاء الاجتماع وقبل مغادرة العقيد عميروش تراب الولاية الثانية عائدا إلى الولاية الثالثة، أبرق برسالة إلى العقيد كافي في 15 ديسمبر 1958م، أبرز فيها الأثر الذي تركه غيابه عن الاجتماع، وما لذلك من دلالة على الانقسام الذي تعرفه الثورة، هذا الانقسام الذي قد تكون له عواقب سيئة وخاصة خلال المرحلة التي كانوا يجتازونها[7].

1/ الولاية الثانية واجتماع العقداء العشر

انعقد هذا الاجتماع في ظل ظروف جد صعبة كانت تمر بها الثورة، سواء على صعيد العمل المسلح بالداخل، أو على صعيد النشاط السياسي بالخارج.

ففي الداخل كان جيش التحرير الوطني يعاني الأمرين، بسبب السياسة التي انتهجها شارل ديغول لسحق الثورة، وفي الخارج كانت الحكومة المؤقتة تتخبط في صراعات حادة بين السياسيين والعسكريين، حيث سعى كل طرف إضعاف الطرف الأخر، فقد كان العسكريون يتهمون سياسيي الحكومة المؤقتة بسعيهم للسيطرة على الثورة، وذلك بعزل العسكريين وإجراء مفاوضات مباشرة مع فرنسا، أما العسكريون فقد اتهموا بمحاولتهم تأليف حكومة عسكرية مصغرة تستقر في الجزائر وتعمل على تصعيد الكفاح المسلح[8].

(1) جودي، أتومي، العقيد عميروش بين الأسطورة و التاريخ، المسيرة الطويلة لأسد الصومام، شهادة أصلية لضابط في جيش التحرير الوطني بالولاية الثالثة (القبائل) 1956- 1962، مطبعة حسناوي، الجزائر، 2005، ص 219

(2) ذكر فرحات عباس ان عميروش عزم على ان لا تبقى في الخارج سوى مندوبية يسيرها شخص واحد هو فرحات عباس، اما في قيادة جبهة التحرير الوطني فانهم سيجبرون على العودة الى ارض الوطن وتسند القيادة العليا الى ضابط برتبة جنرال قد يكون عميروش نفسه.أنظر: محمد العربي، الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954/ 1962م، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 127، هامش رقم 1.

(3) علي، كافي: المصدر السابق، ص 134، 135.

(4) شوقي، عبد الكريم: دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية1954))، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2004، ص 188.

(5) علي، كافي: المصدر السابق، ص 132.

(6) نفسه، ص 136.

(7) أنظر مضمون الرسالة في: علي، كافي: المرجع السابق، ص 136.

(8) حكيمة، شتواح: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2000/ 2001،ص 90.

في ظل هذه الظروف قدم الثلاثي (المشهور بالباءات الثلاثة) بوصوف، بن طوبال، وبلقاسم، مدعومين بـ"محمود الشريف" لائحة إلى رئيس الحكومة المؤقتة "فرحات عباس" مطالبين إياه باستقالة حكومته وتعيين فريق جديد[1]، مما جعل "فرحات عباس" يرسل دعوته إلى قادة الولايات في الداخل للاجتماع في أقرب الآجال، لتعيين مجلس وطني جديد للثورة تقدم له استقالة حكومته، ويقوم بدوره بتعيين حكومة جديدة[2].

أمام هذا الوضع المتأزم، تقدم الباءات الثلاثة بطلب إلى الحكومة المؤقتة، صلاحيات الاجتماع مع بقية القادة العسكريين المتواجدين في الولايات[3]، فكان اجتماع" لجنة العقداء العشرة " الذي جمع في تونس من 11أوت إلى غاية 16 ديسمبر 1959[4]، القادة العسكريين (العقداء) للثورة الجزائرية وهم: لخضر بن طوبال، بلقاسم كريم، قائدا القاعدتين محمدي السعيد وهواري بومدين، وقادة الولايات: الصادق دهيليس ممثل الولاية الرابعة، علي كافي قائد الولاية الثانية، درين بن علي (لطفي) قائد الولاية الخامسة، قائد الولاية الأولى لعبيدي محمد الطاهر (الحاج لخضر)، وسعيد يزورن ممثل الولاية الثالثة. أما الولاية السادسة لم تكن ممثلة لاستشهاد قائدها، وبهذا يصبح عددهم عشرة[5].

تكمن أهمية الاجتماع في حضور قادة الداخل و الخارج وبالتالي أصبح عدد العقداء الذين حضروا الاجتماع معتبرا لذا أطلق عليه اجتماع العقداء العشرة في الخارج وقد استغرق تسعون يوما من المشاورات و الجلسات وما أثر على مشاركة عقداء الداخل هو استشهاد البطلين عميروش قائد الولاية الثالثة وسي الحواس قائد الولاية السادسة وهما في طريقهما إلى تونس للمشاركة في الاجتماع في 29 مارس 1959 بجبل ثامر إلى جانب استشهاد سي أمحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة.

2/ دور الولاية الثانية في اجتماع العقداء العشر

خرج علي كافي برفقة الأمين خان في 25 مارس بعد أن تلقى رسالة من الحكومة المؤقتة تدعوه فيها إلى الالتحاق بتونس، فاستخلف على قيادة الولاية صالح بوبنيدر مرة أخرى[6]، وانتقل إلى تونس للمشاركة في اجتماع 94 يوم.

يرى علي كافي في هذا الاجتماع "...انه منعرجا حاسما، وخطيرا، وموضوعيا في نفس الوقت، تخلله انقطاعات نتيجة رفع عدد الجلسات بصورة عنيفة كادت تؤدي إلى مالا تحمد عقباه، فقد طفح على السطح رواسب الخلافات والصراعات..."[7]

وبالفعل فقد ساد الاجتماع خلاف عميق في وجهات النظر حول تحديد أسباب الأزمة التي تعصف بجبهة التحرير، وطريقة معالجتها من جهة، والى تداخل المصالح الشخصية والتحالفات من جهة أخرى[1]، وهو ما يبرزه لنا انحياز علي كافي لكل من بن طوبال

(1) يعود سبب تقديم فرحات عباس استقالته الى حادثة مقتل عميرة علاوة، وهو ممثل الحكومة المؤقتة في بيروت، يعتبر عميرة احد أصدقاء الأمين دباغين وزير الخارجية، قام ابتداء من سنة 1959 بإثارة دعاية مغرضة في حق رئيس الحكومة فرحات عباس، واصفا إياه بالاندماجي، وبطلب من هذا الأخير، قام بوصوف، المسؤول عن الاستخبارات، باستدعاء عميرة، وبعد تحقيق لبضع ساعات، وجد المتهم ميتا امام مبنى الحكومة المؤقتة، فسجلت الحادثة على إنها انتحار، لكن الأمين دباغين، المسؤول المباشر عن عميرة، اتهم كل من عباس وبوصوف باغتيال صديقه، ثم قدم استقالته من مهامه كوزير للخارجية في يوم 15 مارس 1959م.أمام هذا الوضع المتأزم الذي حط من مصداقية الحكومة المؤقتة، قدم فرحات عباس استقالته. انظر: حكيمة، شتوح: المرجع السابق، ص 91.

(2) عبد المالك، بوعريوة: العلاقة بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية، 1954/ 1962م، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005/ 2006، ص 139.

(3) حاولت قيادة الخارج فرض شروط كانت تراها موضوعية على قادة الداخل قصد تفعيل اجتماع تونس و هي الشروط التي وضعت إلى جانب دعوة المشاركة، و قد تمثلت هذه الشروط في وثيقة تزكية تكون كتابية يحضرها معه قائد الولاية كدليل على ثقة المجاهدين في شخصه، هذا إلى جانب كون الاجتماع في حد ذاته حدد له مقر وزارة الدفاع التابع للحكومة المؤقتة لعقد الجلسات، و قد تمثلت هذه الشروط في وثيقة تزكية تكون كتابية يحضرها معه قائد الولاية كدليل على ثقة المجاهدين في شخصه، هذا إلى جانب كون الاجتماع في حد ذاته حدد له مقر وزارة الدفاع التابع للحكومة المؤقتة لعقد الجلسات وقد تسلم كل عضو مشارك مشروع وزارة الدفاع الذي أعدته خصيصا للموافقة عليه في الاجتماع و تمريره على الحضور

(4) حدد جدول أعمال مسبقا من قبل الباءات الثلاث، تناول الاجتماع ثلاث قضايا أساسية هي:
- الأولى: بلورة برنامج عمل الحكومة المؤقتة
- الثانية: وضع نظام داخلي لجبهة التحرير الوطني.
- الثالثة: تعديل عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية. انظر: محمد، حربي: المصدر السابق، ص 205.

(5) عبد الحميد، براهيمي: في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958/ 1999، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 2001م، ص 43، هامش رقم 12.

(6) لعبيدي، خريس: المرجع السابق، ص 29.

(7) علي، كافي: المصدر السابق، ص 255.

و بوصوف، ضد كريم الذي وقف إلى جانبه عدد من قادة الثورة[2]، وكنتيجة لهذا الانحياز، عزم كريم بلقاسم التخلص من علي كافي وبعض رفاقه وتصفيتهم، عندما رأى بان الاجتماع يسير لصالح منافسيه بوصوف وبن طوبال، وفي هذا يقول علي كافي:"... فذكروا أثناء الحديث، ثلاثة أسماء، كافي– بومدين – لطفي، تعتزم وزارة الدفاع – وبالتحديد كريم بلقاسم – إلقاء القبض عليهم وإعدامهم..."[3].

أما عن مجريات الاجتماع فقد تدخل علي كافي في جلسة 12 أكتوبر ليؤكد على ضرورة دخول هذه الهيئة إلى الداخل، لتشرف على العمليات العسكرية وعلى تمرير الأسلحة إلى كافة الولايات، عند هذه النقطة، توقف النقاش حول هيئة الأركان، ليستمر وبشكل حاد حتى جلسة 15 أكتوبر[4].

وفي جلسة 16 أكتوبر عارض علي كافي فكرة تعيين رئيس هذه القضية التي طرحت من طرف صادق دهيليس وسعيد يازوران، وهي الفكرة التي ساندها بن طوبال مبرزا بان جميع المشاكل التي ألمت بالجزائر تعود إلى غياب القائد، إلا أن علي كافي وعدد من الحضور اعتبروا أن أدراج هذه القضية لا يمكن أن تتم في هذا الاجتماع الضيق.

بعد انقطاع دام مدة ثمانية أيام من 16 حتى 24 أكتوبر، استؤنف الاجتماع، رغم الخلافات الحادة التي ظهرت بين المجتمعين حول تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية، حيث رفض كريم منصب نائب الأمين العام مؤكدا على ضرورة العودة إلى مبادئ أول نوفمبر، وعلى وضع القيادة في يد الثوريين الحقيقيين.

بعد هذه النقاط، دار النقاش حول دخول هيئة الأركان والحكومة إلى الداخل، وهي الفكرة التي دافع عنها علي كافي لكن لم يرحب بها معظم المجتمعين. وفضلوا تشكيل لجنة تعمل على إدخال الأسلحة[5].

5/ دوافع كريم بالقاسم إقصاء علي كافي من اجتماع عقداء العشر

لم يكن اجتماع العقداء اجتماعا سلسا و إنما كان بمثابة مخاض عسير غذاه الصراع المرير الدائر بين المؤتمرين مما أدى إلى انقطاع الاجتماع ورفع الجلسات بضعة أيام في كثير من المرات، ففي إحدى الجلسات طرح كريم بلقاسم موضوع شق الطاعة من بعض الولايات وعدم امتثالهم لأوامر وزير الدفاع، وكان يقصد بذلك الولاية الثانية التي يترأسها علي كافي الذي رفض الاعتراف بقيادة عسكرية تتمركز خارج التراب الوطني توجه وتعطي التعليمات وتحدد الاستراتيجيات والخطط لينفذها قادة يعيشون ويلات الحرب داخل الوطن، وبعبارة أخرى رفض كافي أن تقدم له تعليمات وخطط تدرس وتعد في شقق الفنادق، لينفذها داخل الوطن، وكنتيجة لهذا الموقف أشار كريم بأصابع الاتهام لعلي كافي، واتهمه بشق عصى الطاعة والتمرد على وزارة الدفاع، لذا وجب وضعه أمام المحكمة العسكرية لتحكم عليه والحكم معروف مسبقا. فرد عليه علي كافي قائلا:"... إن ما تسميه بالحكم المعروف، هذا لا يخفى على احد. فهناك سوابق مثل الأحكام التي أقرها عميروش وحسن محيوز، ولكنني أقول لكم أمام الجميع انك تلعب لعبة أقوى منك ومن إمكانياتك انك تسعى للحكم والسيطرة على الثورة. ولكن الثورة اكبر منك. وليس لأحد هنا في القاعة وأنا واحد منهم أن يدعي زعامة الثورة، إن الزعيم الأوحد للثورة وعن جدارة هو الشعب وحده. وإننا هنا نتكلم باسمه وباسم مجاهدي جيش التحرير الوطنين وعندما ينزع منا ثقته فإننا ننسحب."[6]

وكنتيجة لدعم هواري بومدين، والعقيد لطفي لموقف كافي وانضمام أغلبية المجتمعين له، قرر كريم بالقاسم الانسحاب من القاعة والخروج لينضم له عدد من أعضاء المجتمع.

---

(1) انقسم المجتمعون إلى مجموعتين، الأولى بقيادة كريم بلقاسم، والثانية بقيادة بن طوبال وبوصوف، وقد وصفهما ابن خدة بأنهما: (عشيرتين تتنازعان على جيش التحرير). انظر: محمد حربي: المصدر السابق، ص 205.

(2) يقول عبد الحميد براهيمي انه خلال اجتماع العقداء، اعتمد بوصوف وبن طوبال على العقداء الذين سبق ان عينوهم وفق قاعدة اختيار الزملاء المخلصين لهم، وهم بومدين، كافي، لطفي، لمواجهة طموحات الهيمنة لدى كريم الذي اعتمد على عقداء سبق وان اختارهم. انظر: عبد الحميد، براهيمي: المرجع السابق، ص 43.

(3) علي، كافي: المصدر السابق، ص 266.

(4) حكيمة، شتواح: المرجع السابق،ص 94.

(5) نفسه، ص 95.

(6) علي، كافي: المصدر السابق، ص 256.

في 16 ديسمبر أنهى المجتمعون اجتماعهم بعد أن عينوا أعضاء المجلس الوطني للثورة[1] الجديد الذي جمع عدد من القادة عسكريين، ومن ممثلي جبهة التحرير الوطني في فدرالية فرنسا، ومن ممثلي جبهة التحرير الوطني في كل من المغرب وتونس، كما عزز المجلس بتعيين قادة مجالس الولايات[2] وضم المجلس قادة الحدود[3]، أما ترشيح الفارين من الجيش الفرنسي المقترحة من طرف كريم[4] فقد رفضت بقوة ولا سيما من طرف علي كافي وعدد من الأعضاء الذين يشاطرونه الرأي، واستثني من ذلك بن شريف الذي كان قد التحق أولا بجيش التحرير قبل الذهاب إلى تونس، حيث عين في سنة 1959م، قائدا للحدود من طرف كريم الذي كان حينئذ وزيرا للقوات المسلحة[5].

6/ تقييم علي كافي لاجتماع العقداء العشرة

على الرغم من أهمية القرارات التي اتخذت في اجتماع العقداء العشر إلا أن البعض رأى فيها تجاوزا، فقد اخذ المجتمعون على عاتقهم مسؤولية تعديل مؤسسات الثورة دون العودة إلى الهيئات المسؤولة على ذلك، وهو ما يعني إنما ما قام به العقداء تجاوزا في حق المؤسسة الثورية، إذا ما قورن بالعمل الذي قامت به لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، التي أعطت لنفسها حق تشكيل الحكومة المؤقتة مما اعتبرته بعض العناصر الثورية، تعدي فاضحا على المؤسسات والهيئات القائمة.

كما اعتبر بعض القادة أن التعديل الذي تم الاتفاق عليه في الاجتماع ما هو إلا تدخل من طرف القادة العسكريين في الشؤون السياسية[6].

أما علي كافي فقد كان له رأي مخالف تماما لما ورد فقد رأى في اجتماع العقداء العشر اجتماع شرعي لأنه يهدف لإعادة وضبط جدول أعمال مفصلة وواضحة ليعرض على اجتماع مجلس الثورة، خاصة وان العقداء العشرة أصبحوا يمثلون الهيئة الخاصة للتحضير لاجتماع طرابلس، وفي هذا يقول: "... وهكذا أصبح العقداء العشر لجنة تحضيرية لاجتماع طرابلس... لقد كان التحضير دقيقا شمل كل مشاكل المرحلة التي تجتازها الثورة... وكان لاجتماع العقداء العشرة الفضل في النجاح الكامل لأشغال الدورة..."[7]

ثمن علي كافي اجتماع العقداء، فقد مكنت أشغال المجلس من التغلب على كل المشاكل الداخلية واتسمت بالحكمة التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية وتحقيق المصالح بين سائر النزاعات، فان كل ذلك يبقى بسيطا بالمقارنة مع الأهمية البالغة التي يكتسيها النصان الأساسيان اللذان تمت المصادقة عليهما بالإجماع واللذان يعتبران مكسبا إيديولوجيا جديدا[8]

إن النتائج الهامة لاجتماع الخارج كانت تهدف أساسا إلى وضع حد لزيادة الانزلاق والتدهور الذي شاهدته ساحة الثورة داخليا و ذلك من خلال إعادتها إلى مسارها الثوري الصحيح.

كما أن لهذا الاجتماع دلالة سياسية، إلا أنه من جانب آخر أعطى تقيما شاملا للأوضاع ذات الصلة بالثورة داخليا وخارجيا مع التركيز على التقييم العسكري لأهميته ميدانيا خاصة بعد اعتماد السلطات الاستعمارية الفرنسية على سياسة القبضة الحديدية تجاه الثورة، هذه القبضة واجهها علي كافي بصرامة وعقلانية خاصة أنها استهدفت ولايته باستراتيجيات عسكرية واقتصادية.

---

(1) تطبيقا لإستراتيجية الثورة في تأسيس هياكل و أجهزة تنظيم العمل وترسخ مبدأ القيادة الجماعية، نص مؤتمر الصومام على تأسيس سلطة تشريعية ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث اعتبر بمثابة برلمان الثورة، وأعطيت له السلطة العليا في الثورة، فقد كلف برسم وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني، وتحديد خطط عملها، وتوزيع جميع سلطات اتخاذ القرار والمراقبة على أجهزتها، وبالتالي فقد اتتمن المجلس على حراسة السيادة الوطنية واستمرار الثورة، ثم أضيفة له صلاحية مراقبة الحكومة بعد تأسيسها إلى أن تتحرر ارض الوطن. انظر: الأمين، شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1962/1919، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص92.

(2) عين قادة الولايات الثورية على النحو التالي: (قائد الولاية الأولى عبيد الحاج لخضر)- (قائد الولاية الثانية، علي كافي) –(قائد الولاية الثالثة، محمد السعيد) – (قائد الولاية الرابعة، سليمان دهيلس) – (قائد الولاية الخامسة، هواري بومدين)، تم إرجاء تعيين الولاية السادسة بسبب استشهاد قئدها سي الحواس.

(3) قادة الحدود: علي منجلي، قايد احمد، علي سواحي، عمار رحابي، الطاهر زبيري.

(4) أبدى كريم بالقاسم ميوله لتوظيف الظباط الجزائريون القادمون من الجيش الفرنسي والذين التحقوا بالثورة في مراحلها الأخيرة بسبب خطي شال ومريس اللذان عزلا الثورة على الخارج، وكذا العمليات الهمجية التي باشرها شال للقضاء على جبهة التحرير الوطني. أنظر: محمد العربي، الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954/ 1962م، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 126.

(5) عبد الحميد، براهيمي: المرجع السابق، ص 44.

(6) المرجع نفسه، ص 137.

(7) علي، كافي: المصدر السابق، ص 266.

(8) انظر نص الوثيقتين في محمد العربي، الزبير: المرجع السابق، الملحق رقم 10.